

النظم السياسية في اسيا وافريقيا

م.د عبد العزيز عليوي

جنوب افريقيا - التطورات السياسية

تمتد الحضارة في جنوب افريقيا الى القرون الاولى، وشهدت هذه الدولة تطورات تاريخية كثيرة ابرزها خضوعها للاستعمار بشكل كلي او جزئي من عام ١٦٥٢ الى ١٩١٠، بعد ذلك عانت جنوب افريقيا من التمييز العنصري الذي ادخله "الحزب الوطني" بشكل رسمي عام ١٩٤٨ حين قسم السكان الى مجموعات عرقية هي (البيض، والسود، والملونون، والهنود)، كما تم تطبيق الفصل العنصري في المناطق السكنية، وتم ذلك أحياناً بواسطة عمليات الترحيل القسري. وحرّم السود من جنسيتهم، وفرضت الحكومة الفصل في التعليم والرعاية الطبية وغير ذلك من الخدمات العامة، ووفرت للسكان السود خدمات أدنى من تلك المقدمة للسكان البيض. وعانى الملونون والهنود كذلك من التمييز، وحرّموا من الحق في التصويت وتم تهيمشهم.

قانون الفصل العنصري

صدر اول قانون للفصل العنصري في جنوب افريقيا هو قانون تسجيل السكان رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠، والذي كرس الصبغة الرسمية على التصنيف العنصري من خلال الاتي:

١- استحداث بطاقة هوية لجميع الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً، تحدد فيها المجموعة العرقية التي ينتمون إليها.

٢- انشاء مجالس رسمية بهدف تسوية قضية الشعوب ذات الأصل العرقي غير الواضح.

٣- تم منع الاختلاط بين الاعراق في المناطق السكنية، وفرض العيش لكل شخص ضمن اصله العرقي.

٤- تم ترحيل الالاف من السود من مناطق سكنهم بشكل قسري.

٥- منع الزواج بين الاعراق المختلفة.

٦- سن قانون رقم ٤٤ لعام ١٩٥٥ لقمع الشيوعية.

٧- حظر عمل بعض الاحزاب مثل المؤتمر الوطني الافريقي، والكونغرس الوحدوي الافريقي.

الحكم الذاتي للباننتو

عام ١٩٥٩ صدر قانون رقم ٤٦ بهدف تكريس "الحكم الذاتي للباننتو" من اجل ايجاد مواطن مستقلة شكليا للسود، واقتراح تشكيل ما سمي بـ "وحدات الحكم الذاتي للباننتو" وتحويلها لصلاحيات إدارية، مع الوعد بأن تحصل على الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي في وقت لاحق. ثم استحداث قانون مؤسسة الباننتو للاستثمار لعام ١٩٥٩. وكان القانون المتعلق بجنسية أوطان السود لعام ١٩٧٠ إيذاناً بمرحلة جديدة في الاستراتيجية الخاصة بالباننتو. فقد غير هذا القانون حالة السود الذين يعيشون في جنوب أفريقيا بحيث لم يعودوا مواطنين لجنوب أفريقيا وإنما مواطنين لأحد الأقاليم العشرة المتمتعة بالحكم الذاتي. وكان الهدف من ذلك هو ضمان أن يشكل البيض أغلبية السكان في جنوب أفريقيا عن طريق جعل كافة مناطق الحكم الذاتي العشرة تطالب بالاستقلال . وفرضت قوانين المرور على السود حمل تصاريح (شبيهة بجوازات السفر) لدخول المناطق الخاصة بالبيض. وتسبب ذلك بصدامات مسلحة ذهب ضحيتها المئات ونتج عنه صراع مسلح ثم ادانات دولية للفصل العنصري في جنوب افريقيا.

وتصاعد الكفاح ضد الفصل العنصري في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. وشكل إنشاء الجبهة الديمقراطية المتحدة في عام ١٩٨٣ استخداماً خلاقاً للمجالات السياسية

والقانونية لتكملة الكفاح المسلح. وفي شباط/فبراير ١٩٩٠، رُفِع الحظر عن الأحزاب السياسية. وشكل خروج نيلسون مانديلا من السجن في عام ١٩٩٠ بداية المفاوضات الرسمية مع قيادة حركة التحرير. وأُجريت المفاوضات المتعلقة بإلغاء الفصل العنصري تحت إشراف مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية.

الدستور الانتقالي

عام ١٩٩٤ تم اعتماد الدستور الانتقالي كخطوة أولى نحو الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وهو الدستور الذي أدخل عدة تغييرات أساسية على الهيكل القانوني والسياسي للبلد. فعلى سبيل المثال، وللمرة الأولى في تاريخ جنوب أفريقيا، مُنح حق الانتخاب وما يتصل به من حقوق سياسية ومدنية لجميع المواطنين بغض النظر عن أصلهم العرقي. و علاوة على ذلك، استعيز عن مبدأ السيادة البرلمانية بمبدأ السيادة الدستورية.

وأُجريت أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي وقت لاحق من ذلك العام، جرى تنصيب نيلسون مانديلا كأول رئيس منتخب ديمقراطياً. وفي عام ١٩٩٦، اعتمد دستور جنوب أفريقيا النهائي بعد عامين إضافيين من النقاش والتفاوض. وأُجرت الحكومة الديمقراطية الجديدة ت تغييرات وسنت قوانين خاصة بحقوق الإنسان بهدف إعمال القيم المكرّسة في الدستور. ووضعت الحكومة الأطر القانونية التي تتيح تكافؤ الفرص والحريات بين الناس من مختلف الأعراق والثقافات.

اسباب التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا

من خلال ما تقدم يتضح ان التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا لم يأت من فراغ بل يعود الى اسباب عدة داخلية وخارجية

اولا: الاسباب الداخلية

١- فشل انظمة الحكم المتعاقبة

لم تتجح أنظمة الحكم التي تعاقبت على السلطة في جنوب أفريقيا بقضية احتواء الأعراق المختلفة، وجعلت الحكم حكرا على البيض، وقد اتخذ ذلك عدة صيغ وأشكال منذ وصول المستوطنين الأوروبيين إلى البلاد وهيمنتهم على مقاليد الأمور في مناطق عديدة من الإقليم منذ القرن السابع عشر ، وهي الصيغ والأشكال التي ترسخت عبر عدة قوانين منذ قيام اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠، وما أعقب ذلك من سياسات حالت دون أي اندماج بين البيض والأعراق الأخرى، ونتج عن ذلك غياب الاستقرار السياسي وتصاعد حدة المواجهة للنظام العنصري.

٢ - نمو الثقل الديموغرافي والاقتصادي للسود :

شهدت جنوب أفريقيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تناميا في الواقع الديموغرافي للسود رافقه هجرة من أقاليم السود إلى المناطق الحضرية على الرغم من الوعود التي قدمتها حكومة جنوب أفريقيا بمزيد من الحكم المحلي.

٣ - المجتمع المدني الفعال

شهدت جنوب أفريقيا وجود منظمات واتحادات أهلية لا تخضع بصورة مباشرة أو رسمية لسلطات نظام الفصل العنصري ، فكانت هناك إلى جانب النقابات العمالية ، تنظيمات نسائية وطلابية ودينية مستقلة ، أو تابعة للحركات الوطنية على اختلاف مذاهبها وأعراقها ، الأمر الذي وفر قاعدة وارضية ملائمة للتجنيد السياسي ، والحفاظ على قوة الضغط في مواجهة النظام العنصري.

ثانيا: الاسباب الخارجية

١-الاسباب الدولية

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالبة الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جمهورية جنوب أفريقيا، ونجح مجلس الأمن عام ١٩٨٥م في إجازة قرار فرض عقوبات بشكل طوعي ضد جنوب أفريقيا ، بعد ان أخفقت مساعي

توقيع عقوبات شاملة وإجبارية عليها بسبب استخدام القوي الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الفيتو ، وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك الاتجاه في المنظمة الدولية كان له انعكاساته علي مواقف المؤسسات التمويلية الدولية وحركة الاستثمار في جنوب أفريقيا حيث تزايد إحجام هذه المؤسسات عن تمويل مشروعات جنوب أفريقيا وشهدت الأخيرة حركة نزوح عكسي لرؤوس الأموال والاستثمارات، كما شهدت مرحلة الثمانينيات كذلك الاعتراف الدولي . بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية - بأن المؤتمر الوطني الأفريقي - هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلي تسوية للصراع ، كما تزايدت جدية الضغوط الغربية علي جمهورية جنوب أفريقيا فيما يتصل بتطبيق العقوبات المفروضة عليها.

٢-الاسباب الاقليمية

تتعلق الأسباب الإقليمية بطبيعة نظرة الدول الأفريقية للصراع في جمهورية جنوب أفريقيا ، فعلى الرغم من إدانة جميع الدول الأفريقية الممارسات العنصرية لجمهورية جنوب أفريقيا فإن النظرة الغالبة للصراع كانت ترى أنه صراع داخلي ؛ الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بفتح قنوات حوار مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، خاصة مع تصاعد حدة المواجهة بين النظام العنصري ودول جواره الداعمة للنضال الوطني علي نحو كبد تلك الدول أعباء اقتصادية بالغة ، ودفع ببعض هذه النظم إلي توقيع اتفاقات سلام مع النظام العنصري (موزمبيق ١٩٨٤ ، أنجولا ١٩٨٩) ، استهدفت تضيق الخناق علي الكفاح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي (المعارض لنظام جنوب أفريقيا) ، وقد أدت تلك الأعباء بدول المواجهة إلى الامتناع عن دعم الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا عبر أراضيها ، بل وإعلان معظم هذه الدول عدم قدرته علي الالتزام بتطبيق العقوبات الاقتصادية علي جنوب أفريقيا، إلا أن التطورات على هذا الصعيد لم تخلو من تأثيرات سلبية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا تمثلت في التسليم باستقلال ناميبيا ، وانتكاسة اتفاقات السلام الموقعة مع كل من موزمبيق وأنجولا ،

حيث أدى استقلال ناميبيا وتسليم النظام بانتهاء العنصرية في ناميبيا التي كان يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا إلي طرح التساؤل عن أسباب الاستمرار في تكريس ذلك الوضع في جنوب أفريقيا علاوة علي تزايد نفقات الدفاع والأمن لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية، وتساعد حدة الانتقادات الدولية والإقليمية لعمليات جنوب أفريقيا واعتداءاتها علي دول الجوار .

وعلي الرغم من الجدل الفكري حول أولوية العوامل الداخلية والخارجية في الدفع ناحية التحول السياسي في جنوب أفريقيا ووجاهة الحجج المطروحة من أنصار كلا الاتجاهين والتي لا تخرج عن جوهر الحجج سالفه البيان عند الحديث عن التحول الديمقراطي في أفريقيا. ورغم الاقتناع الشخصي بأولوية العوامل الداخلية في عملية التحول في جنوب أفريقيا ، فإن الثابت هو أن تفاعل تلك العوامل قد أسفر عن اقتناع القوي الرئيسية في جنوب أفريقيا بعدم قدرة أي منها علي تجاهل مطالب غيرها من القوي الأخرى وإدراك كل منها أن المكاسب المتحققة من اعتبار مطالب القوي والجماعات الأخرى والتخلي عن صيغة المباراة الصفرية[٥٧] ، تفوق التمسك بتلك الصيغة وما تسفر عنه من استمرار الصراع[٥٨] . ومثل التوصل إلي تلك القناعة بين القوي الرئيسية في جنوب أفريقيا شرطاً جوهرياً لازماً للانتقال إلي البحث عن نقاط الالتقاء فيما يتصل بتصور كل طرف لطبيعة التحول ومحتواه وأهدافه[٥٩] ، وذلك عبر عدة مراحل أساسية تعرض لها النقطة التالية .